

كشف مدير عام المؤسسة العامة للرعاية السكنية عبدالله النومس عن جاهزية المؤسسة خلال خطتها القادمة لتوزيع 34.812 ألف وحدة سكنية على المواطنين أصحاب الطلبات المقيدة في سجلات المؤسسة خلال السنوات الثلاث القادمة 2014، 2015، 2016. مشيراً إلى أن المؤسسة أعدت خطة طويلة المدى لحل المشكلة الإسكانية والتي تم اعتمادها مؤخراً من مجلس الوزراء ومن ثم عرضها على اللجنة الإسكانية بمجلس الأمة بهدف التقليل من الطلبات الإسكانية المتزايدة وحلها بأسرع وقت دون الانتظار لفترات طويلة للحصول على الحق في الرعاية السكنية. وأكد النومس خلال ردوده على أسئلة المتصلين في «الأبناء» أن تلك الوحدات السكنية ستكون موزعة على عدد من المناطق والمشاريع المختلفة في الكويت وهي مدن «صباح الأحمد» و«جابر الأحمد» و«شمال غرب الصليبخات» ومنسروع الوفرة وأبو حليفة والصباحية. موضحاً أنه خلال العام الحالي 2014 سيتم توزيع 13.812 ألف وحدة سكنية والعام القادم 2015 سيتم توزيع 12.000 ألف وحدة سكنية وسيشهد العام 2016 توزيع 9 آلاف وحدة سكنية. وبين أن هذه التوزيعات ستكون مغايرة عن الأعوام السابقة سواء في حجمه واعداد الوحدات السكنية أو نوعيتها من ناحية التصاميم الحديثة المتطورة أو الأشكال الهندسية والفنية التي سيتم اعتمادها في المشاريع الإسكانية القادمة في جميع المناطق المختلفة. كاشفاً في الوقت ذاته النقاب عن رؤية جديدة وخطة ستننتهجها المؤسسة من ناحية زيادة اعداد الوحدات السكنية المنفذة كل عام لتصل إلى 20 ألف وحدة سكنية بدلاً من 2000 وهي المعمول بها حالياً والتي تنفذ كل عام لنفطي اعداد الطلبات السنوية المتزايدة التي تصل إلى 8 آلاف طلب. مشيراً إلى أن هذه الخطة من شأنها التقليل من اعداد الطلبات المتراكمة التي تؤدي في النهاية مع مرور الوقت إلى حل القضية الإسكانية. وفيما يلي أسئلة المتصلين وردود مدير عام المؤسسة العامة للرعاية السكنية عبدالله النومس عليها:

(إدارة الحوار إعداد للتشريع محمد العنزي)

مدير عام «السكنية» أشار خلال ردوده على القراء في «ألو الأبناء» إلى توزيع 13.812 وحدة السنة الحالية و12.000 العام القادم و9000 عام 2016

تحقيق الرغبة السامية في حل القضية الإسكانية أسفر عن توفير الأراضي اللازمة لإقامة 200 ألف وحدة

يبدلها داخل المؤسسة وهي ليستغريه عليه من ناحية حرصه على العمل واتباع سياسة الباب المفتوح، وأود أن أستفسر عن الفترة الزمنية التي يستفيد منها ذوو الاحتياجات الخاصة للحصول على بيت حكومي؟

● لا شكر على واجب هذا عملنا ونحن لم نأت لهذا المكان إلا لخدمة المواطنين وأهلنا جميعاً وأبوينا مفتوحة للجميع، ومن ناحية الفترة الزمنية فهي مدة 5 سنوات يمكن أن يستفيد منها ذوو الاحتياجات الخاصة لتقليص فترتهم القانونية للحصول على حق الرعاية السكنية دون غيرهم من الطلبات الأخرى.

● «الأبناء»: شهد العام 2013 موافقة اللجنة المالية البرلمانية على زيادة قرض الإسكاني من 70 إلى 100 ألف دينار وتجاوز عدد الطلبات 105 آلاف طلب وتم رصد أكثر من 1,7 مليار دينار لاستكمال المشاريع، بماذا تعدون المواطنين في 2014؟

● الحقيقة أن لي وجهة نظر في موضوع زيادة القرض الإسكاني، فزيادة القرض سنوياً تؤدي إلى زيادة الأسعار، ولكن من وجهة نظري أن الأفضل هو زيادة كمية المواد المدعمة التي تعطى لصاحب القرض، أما بماذا تعد المواطنين في 2014؟ فإنه طبقاً للخطة الإسكانية التي تم اعتمادها من مجلس الوزراء في ديسمبر 2013 وتم عرضها على اللجنة الإسكانية في مجلس الأمة، فإننا سوف نقوم - بإذن الله - خلال 2014 بتخصيص 13.812 ألف وحدة رعاية سكنية ما بين بيوت وشقق وقسائم في مناطق مدينة صباح الأحمد، ومدينة صباح الأحمد، والوفرة، والصباحية، وأبو حليفة، وشمال غرب الصليبخات، وغرب عبدالله المبارك.

أم محمد العتيبية: لدي ابن وأنا أسكن مع الإيجار وتساءل عن إمكانية تقديمها مع إبنها للحصول على بيت حكومي وترغب في التسريع في الحصول عليه لظروفها الخاصة؟

● لا يمنع من أن تتقدمي للحصول على منزل لكي وولدك إذا كانت تنطبق عليك الشروط واللوائح القانونية للحصول على حق السكن الحكومي.

«الأبناء»: قدمت الكويت في بداية الشهر رؤيتي لحل الأزمة الإسكانية والتي تتلخص في إقامة تجمعات بشرية خارج المناطق، هل ترون ذلك حلاً ناجحاً للأزمة وما تقييمكم لتلك الرؤية؟

● هذا التصور سليم جداً، لأنه في صورتنا إقامة تجمع بشري في الجنوب يضم مدينة صباح الأحمد وبها 10 آلاف وحدة سكنية، وكذلك جنوب مدينة صباح الأحمد وتتألف من 25 ألف وحدة سكنية، إلى جانب مدينة الخيران وتضم 35 ألف وحدة سكنية بإجمالي يصل لـ 70 ألف وحدة سكنية، ونأتي على التجمع البشري في الشمال ويضم المطاع وبها 21 ألف وحدة سكنية، ومدينة شمال المطاع وتضم 53 ألف وحدة سكنية، ومدينة الصابرية وتضم 52 ألف وحدة سكنية، بإجمالي يصل لـ 126 ألف وحدة سكنية، وذلك يمثل ما مجموعه 196 ألف وحدة

● كما تعلمون فإن السبب الرئيسي للمشكلة الإسكانية سابقاً كانت ندرة الأراضي الصالحة لإقامة المشاريع الإسكانية عليها، حيث كان معظمها خاضعاً لشركة نفط الكويت ووزارة الدفاع، ولكن بعد الرغبة السامية بضرورة حل المشكلة الإسكانية وتوفير الأراضي اللازمة لذلك تكثفت الجهود وتم التعاون المخلص والبناء بين المؤسسة ومجلس الوزراء والمجلس البلدي وبلدية الكويت (المخطط الهيكلي) وشركة النفط والدفاع لتحقيق الرغبة السامية وقد أسفرت تلك الجهود عن توفير الأراضي اللازمة لإقامة ما يقرب 200 ألف وحدة سكنية في كل من مدينة جابر الأحمد وسعد العبدالله ومدينة صباح الأحمد وشمال غرب الصليبخات وغرب عبدالله المبارك والمطاع والوفرة ومنطقة النسيم والخيران وشمال المطاع ومدينة الصابرية.

عبدالعزیز الرشیدی: بیوت الصباحية الجديدة وعددها 134 بيتاً غير ملائمة للسكن من ناحية مساحتها وموقعها غير المناسب ما رأيكم في تلك القضية؟

● التنظيم يتم عن طريق المؤسسة العامة للرعاية السكنية أما المخططات فيتم اعتمادها من الجهة الرئيسية ممثلة في بلدية الكويت وهي الجهة المسؤولة عن تلك الأمور، ونحن نحترم وجهة نظركم فعمل المؤسسة كونها جهة تنفيذية ولسنا سلطة تشريعية فنحن ننفذ تلك المشاريع فلم تكن إلا وفق خطة معدة ومدروسة.

«الأبناء»: هل توجد أي عوائق أو مشاكل تمنع إقامة المشاريع في المناطق السابق ذكرها؟

● صحيح أن بعض هذه المناطق مازال بها بعض العوائق ولكن الجهود مستمرة لإزالتها، والحمد لله فقد تمت إقامة المشاريع الإسكانية على تلك المناطق مثل مدينة جابر الأحمد وسعد العبدالله ومدينة صباح الأحمد وشمال غرب الصليبخات ومنطقة النسيم، ولكن إلى الآن جار العمل على إنجاز المشاريع الإسكانية في المناطق والمدن السابق ذكرها.

وفاء عبدالله: تملك بيتاً في منطقة القرين مع زوجي وبعد انفصالنا استبعدني من هذا

التالي: 13,812 ألف وحدة سكنية خلال العام الحالي 2014، يليها 12 ألف وحدة سكنية في العام القادم 2015 وفي 2016 ستلتزم المؤسسة بتوزيع 9 آلاف وحدة سكنية.

«الأبناء»: المحور الثاني من خطة المؤسسة لحل القضية الإسكانية يتمثل في المدن السكنية نود أن نعرف أسماء تلك المدن وأعداد الوحدات السكنية في كل مدينة؟

● يأتي في مقدمة المدن مشروع المساكن المنخفضة التكاليف وتضم 9696 وحدة سكنية، وتليها مدينة الخيران وتضم 35,130 وحدة سكنية ومدينة شمال المطاع وتضم 52,625 وحدة سكنية ومدينة الصابرية وعدد وحداتها السكنية 52,625 وحدة سكنية.

ناصر العبدالله: ما الإجراءات المتبعة بخصوص من لديه بيت حكومي في أم الهيمان وتم بيعه بقيمة منخفضة لظروف خارجة عن إرادته ويرغب في الحصول على بيت من خلال إدراجه للطلبات الإسكانية مره أخرى نتيجة تضرره؟

● إذا كان لديك بيت حكومي وحصلت على حق الرعاية السكنية فانت بذلك تمتعت بحق الإسكاني على الدولة فمن ناحية الإجراءات القانونية لا تملك أي حق في الرجوع مرة أخرى للطلبات، إلا إذا كانت هناك ظروف كما تقول فلا يمنع أن تتقدم وتدخل بها في لجنة إسكانية وتنظم وفق ما تقول وإذا ما كان لك حق فستأخذ وفق القانون المسموح به.

«الأبناء»: نلاحظ أن تلك المشاريع والمدن الإسكانية لم يتم تنفيذ الأعمال بها إلى يومنا هذا، ترى ما الأسباب التي أدت إلى ذلك؟

● هذا المحور يخضع حتى الآن للقانون رقم 27 لسنة 2012 والذي يلزم المؤسسة بإنشاء شركة مساهمة لكل مدينة 50٪ منها مواطنون مع حد أقصى 24٪ حكومة مع حد أدنى 26٪ قطاعاً خاصاً.

«الأبناء»: أكثر من 80٪ من أراضي الكويت خالية وطموح المواطنين أن يروا المشاريع تملؤها، ما أبرز العوائق التي تحول دون استغلال تلك الفضاءات الواسعة؟

التوزيعات ستتركز في مدن «صباح الأحمد» و«جابر الأحمد» و«شمال غرب الصليبخات» والوفرة وأبو حليفة والصباحية

تقليص المدة القانونية لذوي الاحتياجات الخاصة إلى 5 سنوات للحصول على حق الرعاية السكنية دون غيرهم

قرار مجلس الوزراء رقم 400 بتشكيل اللجنة الإدارية المشتركة برئاسة «السكنية» وعضوية 8 جهات لها علاقة بالمشكلة يهدف لتسريع المشاريع الإسكانية وإزالة العوائق واختصار الدورة المستندية

قرار مجلس الوزراء رقم 400 بتشكيل اللجنة الإدارية المشتركة برئاسة «السكنية» وعضوية 8 جهات لها علاقة بالمشكلة يهدف لتسريع المشاريع الإسكانية وإزالة العوائق واختصار الدورة المستندية

قرار مجلس الوزراء رقم 400 بتشكيل اللجنة الإدارية المشتركة برئاسة «السكنية» وعضوية 8 جهات لها علاقة بالمشكلة يهدف لتسريع المشاريع الإسكانية وإزالة العوائق واختصار الدورة المستندية

«الأبناء»: بداية نود معرفة العدد الأخير الذي وصلت اليها للطلبات الإسكانية؟

● الطلبات الإسكانية وصلت حتى الآن إلى 108 آلاف طلب إسكاني لدى المؤسسة والاعداد آخذة في الازدياد يوميا.

«الأبناء»: ألا تلاحظ ان اعداد الطلبات آخذة في الازدياد كل عام، وهل توجد طريقة مثلى لتبعتها المؤسسة للتقليل منها؟

● لدينا رؤية جديدة وخطة ستننتهجها المؤسسة في الأعوام القادمة من ناحية زيادة اعداد الوحدات السكنية المنفذة كل عام لتصل إلى 20 ألف وحدة سكنية بدلاً من 2000 وهي المعمول بها حالياً التي تنفذ كل عام، لتغطي اعداد الطلبات السنوية المتزايدة التي تصل إلى 8 آلاف طلب حتى تكون الوحدات المنفذة تتماشى مع اعداد الطلبات كل عام لتغطيها جميعاً.

«الأبناء»: ما خطة المؤسسة لحل القضية الإسكانية؟

● خطة المؤسسة العامة للرعاية السكنية لحل القضية الإسكانية والتي تم اعتمادها من مجلس الوزراء في ديسمبر 2013 ومن ثم تم عرضها على اللجنة الإسكانية بمجلس الأمة تتضمن محورين: المحور الأول (الضواحي) وهي تتضمن مشاريع تحت التنفيذ، منها استكمال مدينة صباح الأحمد ومدينة جابر الأحمد وشمال غرب الصليبخات إلى جانب مشاريع في مرحلة التعاقد، منها الوفرة القائم وأبو حليفة ومشاريع في مرحلة التخطيط والتصميم، منها مشروع غرب عبدالله المبارك والمطاع الاسكاني.

نورة الشطي: ما مدى أحقيتي في الانتفاع بسكن حكومي خصوصاً ان لدي حالة خاصة تتمثل في اعاقه إحدى بناتي ولدينا بيت قديم تم بيعه ولنا مبلغ محجوز في بنك التسليف مقداره 15 ألف دينار؟

● إذا كانت لديك حالة خاصة فلا يمنع أن ترضي ما هي الأوراق التي بحوزتك لتجمع المزيد من البيانات الخاصة بك ولتلتزم في طلبك حتى يتسنى لي معرفة حالتكم بالتفصيل وبإمكانك ان تراجعى المؤسسة بأي وقت وأبوينا مفتوحة لجميع المواطنين للرد على استفساراتكم بالطريقة المثلى والقانونية.

«الأبناء»: نود ان نعرف عدد الوحدات السكنية التي التزمت بها المؤسسة للتوزيع خلال الـ 3 أعوام القادمة؟

● المؤسسة التزمت بما مجموعه 34,812 ألف وحدة سكنية موزعة على عدة مناطق البلاد منها مدن صباح الأحمد وجابر الأحمد والوفرة وشمال غرب الصليبخات وأبو حليفة والصباحية.

«الأبناء»: ما أعداد الوحدات السكنية التفصيلية الموزعة كل عام من الاعوام الثلاثة القادمة؟

● أعداد الوحدات السكنية الموزعة ستكون على النحو

رفع قيمة القرض الإسكاني من 70 - 100 ألف دينار سيؤدي إلى زيادة الأوسار والأفضل هو زيادة كمية المواد المدعمة التي تعطى للمواطن

نرحب بأعضاء حملة «ناظر بيت» و«وطن بالإيجار» وسيشكلون حافزاً لنا لتسريع إنجاز المشاريع والالتزام بالخطة الإسكانية المعتمدة

الوحدات السكنية الجديدة ستكون مختلفة سواء من ناحية الأعداد أو التصاميم الحديثة وسيتم اعتمادها في المشاريع الإسكانية القادمة

تقرير ديوان المحاسبة الأخير تضمن بعض الملاحظات للسنة المالية 2012-2013 وتم الرد عليها وجميع المناقشات المطروحة تتم بعد موافقة لجنة المناقشات المركزية



(سالم الشمري)

الزميل حمد العنزي متابعاً ردود النومس على قراء «الأبناء»



رئيس التحرير الزميل يوسف خالد المرزوق ومستشار الإدارة العامة الزميل يوسف عبدالرحمن ورئيسة قسم المحليات الزميلة عفاف مختار والزميل حمد العنزي مع عبدالله النوس في ديوانية «الأنباء»

القانون رقم 27 لسنة 2012 يلزم «السكنية» بإنشاء شركة مساهمة لكل مدينة 50٪ منها مواطنون و24٪ قطاع حكومي و26٪ قطاع خاص

لدينا رؤية وخطة جديدة لزيادة أعداد الوحدات المنفذة كل عام لتصل إلى 20 ألف وحدة بدءاً من 2000 لتغطية الطلبات المتركمة

الطلبات الإسكانية وصلت إلى 108 آلاف لدى المؤسسة حتى الآن والأعداد تزداد يوماً

الاستبعاد من الطلب الإسكاني داخل المؤسسة لا يتم إلا وفق الإجراءات القانونية واللوائح الداخلية المسموح بها

سكنية وهذا كفيل بتوفير الحل الناجح للمشكلة الإسكانية. مبارك منصور: هناك قياديين في «السكنية» ممن امضوا فترة تجاوزت الـ 30 عاماً وما زالوا في امكانهم، فمتى يتم إعطاء الشباب فرصة لخدمة بلدهم؟

● هذا الأمر من اختصاص وزير الدولة لشؤون الإسكان ومجلس الوزراء وهما الجهتان المختصتان بهذه الأمور وهما من لديهما الصلاحيات الكاملة فيمن تراه مناسباً ليشغل تلك المناصب وبمجرد أن تصدر قرارات بهذا الشأن سيتم تطبيقها.

«الأنباء»: عرضتم منذ أسبوعين عدد من الحلول للرفع بعجلة المشاريع الإسكانية للقضاء على الدورة المستندية الطويلة، كيف تصفون ردود الفعل على تلك المقترحات؟

● ردود الفعل جيدة وتمثلت في أولاً: قرار مجلس الوزراء رقم 400 بتشكيل اللجنة الإدارية المشتركة برئاسة المؤسسة العامة للرعاية السكنية وعضوية 8 جهات لها علاقة بالمشكلة الإسكانية وذلك لتسريع المشاريع الإسكانية وإزالة العوائق واختصار الدورة المستندية. ثانياً: تعاون الجهات ذات العلاقة على أرض الواقع واختصار الدورة المستندية وهذا يتم الآن في مشروع غرب عبدالله المبارك ومشروع المطالع الإسكاني، حيث تم تشكيل لجنة لكل مشروع تضم ممثلين عن المؤسسة العامة للرعاية السكنية وكلاً من وزارة الأشغال والكهرباء والماء وبلدية الكويت والإدارة العامة للمرور والهجرة العامة للبيئة والإدارة العامة للإطفاء لمراجعة تخطيط وتصميم المشروع والمستندات اللازمة تمهيداً للطرح والتنفيذ.

عبدالله مساعد: الأراضي التي تم تسلمها من قبل المؤسسة من وزارة الدفاع وغيرها من الوزارات الأخرى ذات الاختصاص، متى يتم توزيعها وبناء المشاريع الإسكانية على مساحاتها؟

● يوجد لدينا خطة متكاملة للتنمية تسير عليها في خططنا القائمة بالمؤسسة، والأراضي التي تسلمناها من الدفاع هي في شمال المطالع وغرب عبدالله المبارك وهي ستكون من ضمن المشاريع الإسكانية القادمة للمؤسسة.

«الأنباء»: الغاء الرقابة المسبقة على المشاريع الإسكانية الكبرى أخذ الكثير من الجدل، ما رأيكم في هذا الموضوع؟

● بالعكس المؤسسة العامة للرعاية السكنية تزيد الشفافية والرقابة على المشاريع لمنع أي شبهة أو فساد أو اهدار للمال العام، على أن يتم ذلك دون تعطيل لسرعة إنجاز المشاريع، ولذلك اقترحت المؤسسة أن يوجد ما يمنع من يمثل لجنة المناقصات وديوان المحاسبة ووزارة المالية في المؤسسة العامة للرعاية السكنية بحيث تتم دراسة أي مشروع أو مناقصة في فترة زمنية معقولة.

خالد العرافة: مدير عام المؤسسة العامة للرعاية السكنية من الكفاءات العملية المشهود لها بكل جدارة واستحقاق، والملاحظ

بالفترة الأخير انتشار ظاهرة التنازل عن الطلبات الإسكانية مقابل مبالغ مادية في ظل تراكم أعداد الطلبات ما يسبب مشاكل إسكانية، لا توجد آلية عملية تنظمها؟

● عملية البيع والشراء ومثل هذه الأمور تحدث خارج المؤسسة ونحن غير معنيين بها وتحكمنا امور قانونية منها القرار المنظم لعملية التبادل والتنازل وفقاً لقرار رقم 139 لسنة 2003 المنفيق من قرار 564 لسنة 93 الذي حدد عملية التبادل والتنازل ونحن ملتزمون بها، ولدينا لائحة تنظم عملية التبادل أو التنازل.

«الأنباء»: لماذا يراكم نرى عزوفاً للقطاع الخاص عن المساهمة بشكل إيجابي في عمليات توفير المساكن الدائمة للمواطنين؟

● المشاريع الإسكانية سواء وحدات الرعاية السكنية أو المباني العامة أو البنية التحتية تحتاج إلى مبالغ ضخمة وتسهيلات بنكية جيدة، وهذا غير متوفر لدى القطاع الخاص، والقانون 50 لسنة 2010 كان يلزم المؤسسة بإنشاء شركات مساهمة بالتعاون مع القطاع الخاص 40٪ للقطاع الخاص و10٪ للحكومة و50٪ للمواطنين لإنشاء المدن الإسكانية إلا أنه لم يتقدم أحد من القطاع الخاص للمشاركة لأن الجدوى الاقتصادية للمشروع غير مشجعة، لذلك تم إصدار القانون رقم 27 لسنة 2012 لتشجيع القطاع الخاص على المشاركة.

أحمد القحطاني: لدي طلب إسكاني من سنة 2007 وحصلت على قسيمة للبلد، البداية جاءت الموافقة من اللجنة الإسكانية وبعد ذلك عرضت على لجنة أخرى وإلى اليوم مرفوضة ومعلقة بحجة أن الشخص صاحب القسيمة بديل بوقت سابق، وغرضي أن أسكن فقط ولم تتحقق رغبتى؟

● لديك بعض الأمور غير واضحة، وتحتاج إلى إيضاح، ومن الممكن أن تراجعني في أي وقت داخل المؤسسة لتابعة موضوعك وحله وفق اللوائح والأنظمة القانونية المنبئة.

«الأنباء»: ما أبرز ملامح التعديلات على القانون رقم 27 لسنة 2012 لتشجيع القطاع الخاص للمشاركة بالمشاريع؟

● أبرزها يتمثل في تحمل الحكومة كل أو نسبة من تكلفة البنية التحتية والمباني العامة ووحدات الرعاية السكنية طبقاً لدراسة الجدوى، وكذلك تعديل نسبة المشاركة إلى حد أدنى 26٪ للقطاع الخاص و24٪ حد أقصى للحكومة، و50٪ للمواطنين، وفي رأيي أن ما يناسب القطاع الخاص في المشاريع الاستثمارية هو المحور الاستثماري في كل مدينة والذي يضم السكن الاستثماري والجامعات والمدارس الخاصة والمستشفيات الخاصة والمولات التجارية.

ابو عمر: أنا من فئة البدون ولدي ظروف صعبة وأرغب في الحصول على بيت شعبي؟

● البيوت الشعبية توفر للمواطنين وهي بنظام حصص لكل وزارة، أما من ناحية توفير بيوت منخفضة التكاليف

عبدالمحسن العجمي: ما القرار الأخير الذي أقر اقتراحاً بقانون بمنح الحاصل على قرض إسكاني مواد بناء مدعومة بقيمة لا تتجاوز 30 ألف دينار؟

● هذا القرار الأخير المتعلق بالموافقة على المقترح بقانون الحاصل على قرض إسكاني مواد بناء مدعومة بالفحة المخولة بالرد على مثل تلك الأسئلة هي بنك التسليف والإدخار لاختصاصه بهذا الشأن.

«الأنباء»: ساق عدد من التواب اتهامات فساد بالمؤسسة العامة للرعاية السكنية واصفين ذلك الفساد بـ «البلاوي»، ما ردودكم على ذلك؟

● العمل في المؤسسة واضح وشفاف ويخضع للجنة المناقصات المركزية وكذلك رقابة ديوان المحاسبة وكل عام ديوان المحاسبة يرسل ملاحظات ديوان المؤسسة أو الجهات الدولية المختلفة ويتم الرد على تلك الملاحظات، ولم يتم في أي يوم أن يرسل ديوان المحاسبة ما يفيد بوجود مخالفات في أعمال المؤسسة.

يوسف الياسين: لدي قسيمة في منطقة أبو فطيرة وبنك التسليف طلب مني إسقاط

الطلب الإسكاني، وعند زهابي للإسكان قالوا أن علي مديونية نتيجة بدل الأيجار نتيجة استملاك أراض سكنية؟

● عليك مراجعة المؤسسة العامة للرعاية السكنية للإدارة المختصة المعنية بذلك لمعرفة المبالغ الحقيقية المتركمة عليك والتأكد من مدى تواربها الزمنية حتى تكون الأمور واضحة لديك.

«الأنباء»: كيف قرأتم تقرير ديوان المحاسبة الأخير؟

● تقرير ديوان المحاسبة الأخير تضمن بعض الملاحظات للسنة المالية 2012، 2013 وقد تم الرد على جميع تلك الملاحظات، حيث إن جميع المناقصات تتم بعد موافقة لجنة المناقصات المركزية حيث أنها الجهة المسؤولة عن المناقصات، وكذلك تتم موافقة ديوان المحاسبة نفسه بالتسوية على هذه الشركة.

انتصار خميس: لدي مشكلة أنا من دور الرعاية الوالدة اللي تتننتي قبل ما تتوفى سجلت شقة بمنطقة الهويلة باسمي ولما توفيت طالب الورثة بحقها وسلمت لهم، وأراجع بالمؤسسة يقولوا لي لك شقة مع العلم انني سلمتها؟

● نحن في المؤسسة تحكماً القوانين ولا بد من مراجعة ملفك الشخصي التي بالمؤسسة لمزيد من الإيضاح ومعرفة البيانات المطلوبة لديك، وبإمكانك من مراجعتها بأي وقت متابعة موضوعك.

«الأنباء»: هل من قرارات جديدة بخصوص تقاعد القياديين؟

● هذا الموضوع في عهدة الوزير ومجلس الوزراء ومجلس الخدمة المدنية.

سالم العازمي: نحن من فئة المعاقين ويسأل عن بيوت أبو خليفة والصباحية وطليبي الإسكاني سنة 1992. هل يصلنا الدور بالتوزيع في هاتين المنطقتين؟

عبدالله بن محمد: هل مسموح بالتبادل والتنازل بين المواطنين المتفعين بالرعاية السكنية؟

● طبقاً للقانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية وقرار وزير الدولة لشؤون الإسكان رقم 564 لسنة 1993 بشأن نظام الرعاية السكنية وقرار وزير الدولة لشؤون الإسكان رقم 139 لسنة 2003 والتعديلات التي أدخلت عليه بتاريخ 2004/1/17، فإن الاستبدال يكون للمرة الأولى والثانية من خلال المؤسسة بين المتفعين باتفاقهم، أما الاستبدال للمرة الثالثة والأخيرة فيجوز عرضه على اللجنة المختصة لتصدر فيه قرارها على ضوء ما يعرض عليها من أسباب.

محمد بدر: أنا موظف في المؤسسة العامة للرعاية السكنية وأسأل عن الترقية المعمول بها داخل المؤسسة ومدى أحقية البعض دون سواهم، إلى جانب أن هناك أسماء بالسابق كانت توضع على موقع المؤسسة لمعرفة الأسباب التي أدت إلى ذلك؟

● أريد أتأكد منها عليك بمراجعتي وهذه الملاحظة ساتابعها بنفسي للتأكد منها، والترقيات هي عملية تنظمها شؤون الموظفين ولوائحها وأي موظف يخالف هذا النظام لا يمنع من إعادة قراره.

«الأنباء»: وماذا عن حالات التنازل بين المواطنين؟

● التنازل إلى المؤسسة دون وجود متنازل إليه يجري العرض على اللجنة المختصة ببناء على طلب من الوزير، ويكون التنازل للمرة الأولى من خلال المؤسسة بين المتفعين باتفاقهم، أما اللجنة المختصة لتصدر فيه قرارها على ضوء ما يعرض عليها من أسباب.

أحمد الفيلاوي: أسأل عن تجهيز الجامعات والمعاهد التطبيقية والكليات داخل المشاريع الإسكانية الجديدة وتوفير الخدمات والبنية التحتية المتكاملة فيها قبل توزيعها على المواطنين؟

● عندنا المدن الإسكانية الجديدة سوف تكون مكتملة الخدمات من المدارس والجامعات والمعاهد والكليات والبنية التحتية وكل ما يحتاجه المواطن وفق خطة مرسومة مع سكن المواطن لهذه المدن.

المشاريع الإسكانية سواء وحدات الرعاية السكنية أو المباني العامة أو البنية التحتية تحتاج مبالغ ضخمة وتسهيلات بنكية وهذا غير متوافر لدى القطاع الخاص

البيوت الشعبية توفر للمواطنين وهي بنظام حصص لكل وزارة

أبوابنا مفتوحة لجميع المواطنين للرد على استفساراتهم بالطريقة القانونية المثلى

الأنباء: هل مسموح بالتبادل والتنازل بين المواطنين المتفعين بالرعاية السكنية؟

طبقاً للقانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية وقرار وزير الدولة لشؤون الإسكان رقم 564 لسنة 1993 بشأن نظام الرعاية السكنية وقرار وزير الدولة لشؤون الإسكان رقم 139 لسنة 2003 والتعديلات التي أدخلت عليه بتاريخ 2004/1/17، فإن الاستبدال يكون للمرة الأولى والثانية من خلال المؤسسة بين المتفعين باتفاقهم، أما الاستبدال للمرة الثالثة والأخيرة فيجوز عرضه على اللجنة المختصة لتصدر فيه قرارها على ضوء ما يعرض عليها من أسباب.

أريد أتأكد منها عليك بمراجعتي وهذه الملاحظة ساتابعها بنفسي للتأكد منها، والترقيات هي عملية تنظمها شؤون الموظفين ولوائحها وأي موظف يخالف هذا النظام لا يمنع من إعادة قراره.

البناء العمودي فكرة اختيارية وليست إجبارية وبدأت تستقطب شرائح متعددة من المجتمع

المدن الإسكانية الجديدة ستكون مكتملة الخدمات من المدارس والجامعات والبنية التحتية وكل ما يحتاجه المواطن من الخدمات الضرورية

العمل في المؤسسة واضح وشفاف ويخضع للجنة المناقصات المركزية وديوان المحاسبة

